قراءات في نقد العقل السياسي

" للدكتور/عابد الجابري"

محمد المجتبى عبد العزيز(*)

الواقع الذي يعيش فيه العالم، وخاصة تلك الأجزاء من العالم التي جرى الاصطلاح على تسميتها دول العالم الثالث والذي ينتمي إليه مجموعة الدول المنضوية تحت لواء الجامعة العربية، وهي – الدول– في مجملها تشكل عالمًا بين عوالم الوجود الأنطولوجي بحكم أنها تشغل مساحات جغرافية تعيش فيها جماعات إنسانية تشكل شعوبها، وبحكم هذا الوضع الأنطولوجي، تبلور أبعاد معرفية تمرحلت حتى بلغت مرحلة إنتاج المعرفة، ثم تحولت إلى مستخدم ومستهلك لما ينتج من معرفة. هذه هي الدول العربية والنظم السياسية العربية التي يشغل أمر بقائها وتطورها عقول وأذهان فلاسفة السياسة والسياسيون والاجتماعيون. فكانت انطلاقات العديد من الرؤى التي انتظمت دول العالم العربي، وجرت فيها تطبيقات للعديد من هذه الرؤى وخلصت إلى ضرورة النظر فيها كنظريات وتطبيقات وجدت صداها على أرض الواقع المعيشي، وشكلت موضوعات للبحث.

في مسيرة البحث هذه كانت إسهامات، نتوقف عند إحداها، والتي تبدو في صورتها الأولى، أو لنقل في القراءة الأولى، كأنما هي وحدة قائمة بذاتها، غير أن الواقع يظهر أنها جزء من حلقة معرفية، ومسار من مسارات الفلسفة السياسية، نعني هنا أن التوقف قائم أمام ما طرحه "محمد عابد الجابري" في كتابه "العقل السياسي" وهو الجزء الثالث من مجموعة "نقد العقل العربي" الصادرة عن المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء عام ١٩٩٥، وهو عمل أراد أن يظهر المحددات والتجليات لهذا العقل السياسي، وفي ذات الوقت ومن خلال تعريفه بالمنهج الذي سوف يتبعه، يعمد الجابري إلى تقديم نقد للفلسفة السياسية الماركسية خاصة تلك التي تبلورت واتضحت ابان الحقبة الإستالينية Estalen مستفيدًا في نقده هذا مما قدمه لوكاتشي، ولما كان الدفاع عن الماركسية أو نقدها لا يدخل في إطار ما نحن بصدده، فإننا لن نتوقف عند الأمر، بل سوف ننتقل منه إلى الجزئية الأخرى، وهي اعتماد الجابري الاتجاهات الفلسفية الليبرالية، وهذا الاتجاه لا يحتاج منا إلى التدليل عليه، فهو يلوح في العمل بأسره مع استصحاب ابن خلدون، وهذا ما يؤكده الجابري في ختام بحثه القيم إذ يقول: "بالنسبة إلينا... كل كتابة في السياسية هي كتابة سياسية متحيزة... ونحن متحيزون للديمقراطية..."(١) نعم الاتجاه نحو تحقيق وانتهاج الديمقراطية هو المنحى الذي يكفي العالم العربي شرور ومهالك الدولة الثيوقراطية.

(*). دكتور بقسم الفلسفة– جامعة النيلين– الخرطوم– السودان.

(١). محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٠، صـ٣٩٦

بحث العقل السياسي العربي، أو نقد العقل السياسي العربي، طريقة ممارسته العملية والنظرية للسياسة، كما هو مضمن في متن البحث هو في واقع الحال بحث في كيف لا يجب أن تكون الدولة، وهذا العرض الانعكاسي يخالف به الجابري ما درجت الفلسفة السياسية وفلاسفتها على القول بأن المراد غظهار كيف يجب أن تكون الدولة يقول الجابري "التحيز للديمقراطية في الدراسات التراثية إما ابراز "الوجوه المشرقة" والتنويه بها والعمل على تلميعها بمختلف الوسائل... وإما تعرية الاستبداد بالكشف عن مرتكزاته الأيدولوجية –الاجتماعية واللاهوتية والفلسفية– وقد اخترنا هذه السبيل الأخيرة لأنها أكثر جدوى..."[1] يعني بها سبيل النقد المؤسس على معطيات أو محددات الدولة هي الجزئية التي تبلور كل من الجانبين "النظري والعملي" حيث جرى تفعيل العوامل أو المرتكزات الثلاثة "القبيلة، العقيدة، الغنيمة" في علاقات تواصلية، بل في علاقات تدعيمية نجد الشرعية فيها من خلال العقيدة نموذجًا في حضريات الدولة.

قراءة الحاضر في ظلمة الماضي

لما كان الجابري قد عمد في كتابه إلى تقديم مشروع "كيف تكون الدولة" من خلال طرح كيف لا يجب أن تكون الدولة، أي محددات يمتد تحديثها وليس نقل يتم تأصيله وأسلمته– إن جاز التعبير– وهو في سبيل توضيح الرأي، يذهب إلى الأخذ بالحاضر من خلال تقديم ما أسماه ألغاز العالم العربي المعاصر وهذه القاضيا الثلاثة التي يشتمل عليها أو تضمنتها هذه الألغاز هي الاقتصاد الريعي، السلوك العصبي العشائري، التطرف الديني، إذ يقول: ثلاثة مفاتيح أو محددات لا يمكن حل ألغاز الحاضر بدونها، فإن كان ابن خلدون قد وظفها لقراءة التجربة الحضارية العربية الاسلامية، فهل يمكن توظيفها توظيفًا جديدًا يستجيب لمشاغلنا الفكرية المعاصرة، ويستفيد من جميع الدراسات والأبحاث الغربية؟"[2]. بمعنى آخر، أيمكن مراجعة هذه القضايا في إطار المعاصر؟ مع استصحاب الدراسات الغربية، أي تكون القراءات والدراسات مبرأة من ما درج عليه من الاتجاه نحو أعضاء الأخر، ومن ثم يكون الأعضاء في حالة توترية من كلية إلى جزئية ثم تعميم أحكام الجزئية –مع وجود الأعضاء– باعتبارها كلية تتحكم في إدارة دفة الحياة المعاصرة وتؤسس لاستمرارية في اللاحق القريب والبعيد على السواء.

السؤال يعتمد بصورة أساسية على كيفية القراءة وأدوات التحليل ومن ثم الاستنتاج، مع الأخذ في الاعتبار ووفقًا للمحددات التي يؤكدها الجابري –وليس هو فقط– فإن الدولة في العالم العربي ووفقًا لابن خلدون أيضًا، فإنها دولة عشائرية كما هو الحال بالنسبة لغيرها من دول آسيا التي انطلقت وبلغت موقعها المنافس للدولة الأوربية، فالصين لم تكن سوى دولة عشائرية[3]. وبهذا الفهم، فإن

---

(١). المرجع السابق، صـ١٤١.

(٢). المرجع السابق، صـ٤٦.

(٣). ووبن: الصينيون المعاصرون، عالم المعرفة، صـ٢١٠: ٢١١

الدولة العربية هي في حكم دولة ما قبل الرأسمالية، ذات بنية كلية يتداخل فيها الاجتماعي والاقتصادي والديني والأيديولوجي، وتكون فيها التقسيمات الاجتماعية وفقًا للمعطيات السلالية والوضع الاقتصادي المالي والوضع الديني. وهذا التقسيم غير التقسيم في الرأسمالية حيث يكون الوعي السياسي مرتبطًا بالانتماء الطبقي. فالبنية الاجتماعية "العشائرية" تحكمها التعددية والوضع الاقتصادي المالي، ويقول ابن خلدون "الدولة التي تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها، فتكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخراجها في أهل الدولة ثم في من تعلق بهم من أهل مصر وهم الأكثر، فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم وتتزايد عوائد الترف ومذاهبه لديهم"(١).

هذه المحددات الثلاثة التي ارتكز عليها الجابري، هي ذات المحددات التي اعتمدها ابن خلدون في تأسيس الدولة، غير أن هذه المحددات لم يجر التأكيد على أنها كانت ذات المرتكزات في أركيلوجيا الدولة في بلدان الشرق وحضاراته السابقة، خاصة وإن الدولة العربية الإسلامية لم يكن حد انتشارها قد توقف في إطار شبه الجزيرة العربية -وإن كانت هذه أيضًا قد شهدت نظمًا سياسية- فالدولة امتدت جغرافيًا لتتصل ببلدان فارس والهند وبلغت بلاد الأندلس، وهي بلدان ذات تركيبات ثقافية وجذور فكرية وهي بالتأكيد أعمق جذورًا من التجربة اليهودية التي أعتمدها ميل فوكو والتي أشار إليه الجابري في كتابه، نعم لنا أن نقرأ التراث، ولكن آخذين في الاعتبار ومستصحبين دائمًا حيوية الفكر القديم.

يعتمد الجابري فكرة الدولة العربية الاسلامية، بدولة بني أمية تلك الدولة التي نشأت وكانت بداية الدولة في الاسلام وذلك بحدوث الانقلاب من دولة بدون مجال سياسي إلى دولة "انبثق فيه مجال خاص تمارس فيه السياسة كسياسة ضمن فعل المحددات الثلاثة القبيلة والغنيمة والعقيدة"(٢). فكان تحول الخطاب السياسي الملزم والذي كان سائدًا قبل معاوية، وخل محله خطاب لا تكون فيه قطعية بإعلان القبول أو الرفض من قبل معاوية للعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وفي ذات الوقت كان الإقرار صراحة بعدم الالتزام بسنة سابقيه من الخلفاء الراشدين، والتأسيس لعلاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم تشكل نوعًا من أنواع العقد السياسي يقوم على "المنفعة" وعلى "المواكلة الحسنة والمشاركة الجميلة" وهذا لا يكون في السلطة، وإنما يكون في ما تثمره. علاوة على ذلك، فإن ما سكت عنه الجابري يكمن في فكرة المجالدة " القوة العسكرية" وفكرة الدهاء السياسي "التحكيم" وما نجم عنهما.

التساؤلات على المستوى الماضوي:

طرح الجابري تساؤلات على المستوى الماضوي، أربعينيات القرن الأول الهجري، والتي من خلالها يؤكد على البنية القبلية للدولة، على مستوى الأسرة الحاكمة وأهل القبائل الذين كانوا الجند

---

(١). محمد عابد الجابري: المرجع السابق، صـ٤٥.

(٢). المرجع السابق، صـ٢٥٢.

الـذي قامـت علـيه دولـتهم "بني أمية" أما أهل القوى وهم في الجملة السكان الأصليون في العراق وفـارس وخراسان والشام ومصر والمغرب... إلخ. وقد كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة، ومنهم كانت القـوة المنـتجة، فلم يدخلون في عداد القبائل"[1] فإن هذه البنية جعلت التركيز في القيادة والسيادة أثنيًا بـصورة أساسـية وتغطي على الهيمنة بالروى الأيديولوجية الدينية، وبها تعمل على موضعة القبائل العـربية فـي الموضـع العلوي وترسيخ مفهوم وسيكولوجية العلوية لهم وفيهم دون أهل البلاد، الذين يـصلحون لأن يكونوا الطبقة المنتجة أي القوة الانتاجية الصانعة للاقتصاد، وهذه النظرة ظلت مهيمنة داخـل الدولة العربية الإسلامية وجرت عملية تحويلية ترجمت الواقع في إطاره الفعلي، فكانت كل من القبلـية قـد تحـولت إلـى المجالدة، وتحولت الغنيمة إلى المواكلة، وكانت العقيدة المؤكدة للشرعية القرشية"[*].

إن تتـبع الجابـري لمـسيرة الدولة "العربية الإسلامية" لم يكن منطلقًا فقط من عهد معاوية، ولكنه اسـتطاع أن يستـصبح فـي مسيرته حركة التاريخ يؤسس لفكرة رسوخ المفهوم القبلي، المؤسس أو المرتكز الأساسي في تكوين الفعل السياسي العربي "مجالدة، ومواكلة، وشرعية".

ربمـا كـان تحديـد الجابري لهذا الإطار الزمني، مبررًا وفقًا للشروط الزمانية التي اشتدت فيها الدعـوات الاسـترجاعية والأيديولوجـيات الميـراثية، فقراءة الجابري قراءة السهل الممتنع وقراءة الـتأويل، فهـي تسعى إلى التحرر من العديد من العوائق المعرفية والأيديولوجية التي تقيد نظر العقل السياسي المعاصر في قراءاته للعروبة والعروبية فهي تمنعه من التمرد على نفسه، واكتشاف الطريق فـي عملـية تتـبع مسار تكوينه واماطة اللثام عن الألغاز وفك الطلاسم العالقة أمامه، يقول الجابري: "غنـي عن البيان القول أننا نتحدث هنا عن المسار العام الذي بقي سائدًا، والذي طبع التاريخ العربي بطـباعه، أما المحاولات المعارضة والمضادة، سواء العملية كثورة الزنج وحركة القرامطة أو بعض الحركات التي كانت من وراء "ثورات عامة" سواء في المشرق أو في المغرب والأندلس، أو النظرية الفلـسفية الفقهـية التـي أعلنت بصورة أو بأخرى عن رأي سياسي مضاد للأمر الواقع الذي يجسمه المـسار العـام ذاك، أما هذه المحاولات العملية منها والنظرية فقد سكتنا عنها لأنها بقيت معزولة أو هامشية وبالتالي لم يكن لها حضور حقيقي في عملية تكوين العقل السياسي العربي"[2].

وربما يكون هذا التصور في الظاهر المنظور محققًا، ولكن هذه الفرضية تظل مجرد فرضية لم يؤسـس لـصحتها، وفـي ذات الوقت في ظل عدم التأسيس هذا، فإن ما أصاب المشاريع العديدة في الـوطن العربـي لـم يكن فقط بدافع النقل من الخارج إلى الداخل وإنما في مكان ما تقبع جذور تلك الـرؤى ويقـبع معهـا ما كانت من منهجيات، وإغفال تلك الحركات ربما لم يكن يشكل حجر زاوية

---

(١). المرجع السابق صـ٢٦٦.

(*). الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

(٢).الجابري: مرجع سابق، صـ٣٩٥

المعـــالم، ولكن دراسة الموروث لأجل تحقيق مفهوم التراث لا يحتمل الإغفالات، ولا تغول الإغصاء، فحركة إخوان الصفا قمعت، ولكن جذورها ما تزال تغذي وتمد العون في الفكر السياسي المعاصر.

قبول الآخر:

لمـــا كـــان الـــبحث عـــند الجابري مرتبط بصورة أساسية بموضوع "العقل الساسي العربي" محدداتـــه وتجلياته، وكما أظهره النص، فهو العقل الساسي العربي، طريقة ممارسته العملية والنظرية للسياسة "[1].

وكما سبق أن أسلفنا بأن "العقل" المعنى هو العقل العربي المسلم تحديدًا، ومحددات هذا العقل هي "القبـــيلة، والغنـــيمة، والعقـــيدة"، وعلى الرغم من أن الجابري تناول القبيلة، إلا أنه حصرها في تلك القـــبائل التي لعبت دورًا من الدوار في دعم أو معارضة النبي "ص"، ومن بعده لعبت القبائل أدوارها الـــسياسية في كل من فترة الخلافة الراشدة وفترة الملك العضوض، فإن فكرة التحليل والنقد لم تتخطى إلـــى بـــاون قـــبائل ومكونات سكان البلدان التي امتدت إليها الفتوحات الإسلامية على الرغم من أنها حملـــت أبعادهـــا الإبـــستمولوجية ومكونات عقلها السياسي وكانت محدداتها غير تلك المحددات التي اعـــتمدت عـــند العـــرب، إذ أنهـــا استطاعت أن تقيم الإمبراطوريات والدويلات قبل قيامها في شبه الجزيـــرة العـــربية، ثم كان أن دخلت هي معارفها فأثرت به المعارف العربية ناهيك عن إثراء الثقافة العـــربية الإســـلامية وكـــذلك كانت المؤسس لجوانب معرفية لدي غيرها من الشعوب، إذ أنها شكلت واقعًا مؤثرًا في البنية الوعي السياسي والتكتيك الحربي.

ذلـــك الوعـــي تجـــسد فـــي الامبراطوريات الفارسية والآشورية والبابلية والكلدانية والفرعونية والنوبـــية... وتمـــتد الـــفجوة فـــي غياب الوعي السياسي لا يؤدي إلى قيام مثل هذه الامبراطوريات والممالـــك فـــإن كانت فكرة الوعي السياسي فكرة تتجلى في صورة الدولة، فإن هذا الوعي قد يتحول إلـــى وعـــي سياسي في اللاشعور يظل في حالة كمون حتى يجد الظرف الملائم لانبثاقه وظهوره في العديـــد من الصور والعديد من الأشكال، أقول هنا ســـتحضرًا التحولات التي سايرت تاريخ الدولة بدأ بالدولـــة الأموية وتحول السلطة إلى العلاقة التركية وحركات التحرر "المهدية والسنوسية...." وصولًا إلى الدولة في الحاضر.

لقـــد كان لموقف بني أمية ومن التي بعدهم من الخلفاء تجاه "السكان الأصليين" في أمصار وأقاليم الدولـــة الإســـلامية الأثر الفاعل في الذاكرة السياسية فعلى سبيل المثال أهل البلاد وهم الطبقة المنتجة التـــي لا يحق لها حتى التطلع للسلطة، وذلك من خلال أيديولوجية القبلية، فهم خارج القبيلة، هم خارج إطـــار التفكير في السلطة، كما أن الموقف من الموالي كان كذلك موقفًا أيديولوجيًا إغصائي، فالموالي

---

(١). المرجع السابق صـــ١٤١.

آخـــر لا ينتمـــي إلى القبيلة العربية، وبهذا الحكم ينتقص في جميع الحقوق الاجتماعية والإنسانية على حـــد سواء. "إن حضروا طعامًا قاموا على رؤوسهم، وإن أطعموا المولى لسنه وفضله وعلمه، أجلسوه فـــي طرف الخوان، لئلا يخفي على الناظر أنه ليس من العرب، ولا يدعونهم يصلون على الجنائز إذا حضر أحد من العرب"[1].

إخفاقات دستورية:

حاولـــنا أن نتوقف أمام ما قدمه الجابري "نقد العقل السياسي العربي"، وقلنا لأن هذا النقد هو في واقـــع الحال توضيحًا لكيف لا يجب أن تكون الدولة، وكيف لا يجب أن تظل المحددات هي المحددات _وفـــي هـــذا السياق- نجد أن فكرة السياسو تظهر أن هنالك حالات من الإخفاق الدستوري، وإن كنا ننظـــر إلى هذا الأمر، ليس من خلال منظور البحث عن الإخفاقات، ولكن من منظور العلاق الزمنية بـــين مـــا كـــان ومـــا يمكن أن يكون، بمعنى آخر، نقول إن دراسة الموروث إذا تمت دراسته خارج الإطـــار الأيديولوجـــي الذي يجعل الفاصل الزمني المبدئي مدعمًا او متسقًا مع انتماءاته الأيديولوجية، فـــإن هذه الدراسة سوف تحقق قدرًا أوفر من المجالات الفكرية والأطروحات التاريخية "فلسفة التاريخ والفلـــسفة السياسية" تجعل من عملية وضع المحددات عملية أكثر ديمقراطية في الإطار العام، فإن ما تم تحديده من إخفاقات دستورية تمحورت في:

١. عدم تحديد كيفية "آلية" اختيار الخليفة.

٢. عدم تحديد مدة ولايته.

٣. عدم تحديد دائرة اختصاصاته.

فـــإن "الجابـــري" لـــم يتوقف عند تقديم الإخفاقات، وإنما اتجه نحو طرح معالجات تجري فيها عملـــية تحديث الموروث من خلال تأصيل الحديث وهنا نعني تناول المفاهيم وليس الألفاظ، ليكون في الإمكان إقامة الدولة بفعل ما يجب أن يكون وذلك من خلال:

١. ممارسة الشورى بالانتخاب الديمقراطي الحر.

٢. تحديد مدة ولاية الرئيس مع إسناد السلطة التنفيذية لحكومات مسئولة أمام البرلمان.

٣. تحديد مهام كل من رئيس الدولة والحكومات ومجلس الأمة بصورة يجعل هذه الأخيرة هي وحدها مصدر السلطة.

---

(١). المرجع السابق صـــ٢٦١- ٢٦٢.

وفـي سـياق تحـويل المفاهـيم، فإن الجابري لم يقم بالتخلي أو عزل المرتكزات أو المحددات الثلاثة، وإنما عمد إلى إحداث إبدال في المفاهيم وذلك على النحو التالي:

١. تحويل "القبيلة" في مجتمعنا إلى لا قبيلة: إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي أحزاب، نقابات، جمعـيات حـرة، مؤسسات دستورية...إلخ. بعبارة أخرى بناء مجتمع فيه تمايز وأضح بين المجتمع الـسياسي -الدولة وأجهزتها- والمجتمع المدني - التنظيمات الاجتماعية المستقلة عن أجهزة الدولة- وبالتالـي فتح الباب لقيام مجال سياسي حقسقي تمارس فيه السياسة ويتم فيه صنع القرار ويقوم فاضلًا وواصـلًا فـي نفس الوقت، بين سلطة الحاكم وامتثال المحكوم، حقًا إن مثل هذا التحول إنما يتم عبر تطور عام اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي، ولكن هذا لا يلغي دور الإنسان: دور العقل والممارسة.

٢. تحـويل "الغنـيمة" إلى اقتصاد "ضريبة": وبعبارة أخري تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجـي. إن الاقتصاد العربي يطغى فيه الريع بكل مكونات وتوابعه من عطاء وعقلية ريعية... إلخ. وهـو يعانـي فـي كـل قطر عربي من مشاكل مزمنة لا سبيل إلى التغلب عليها إلا في إطار تكامل اقتـصادي إقليمـي جهـوي وفي إطار سوق علابية مشتركة تفسح المجال لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية هي وحدها الكفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية مستقلة.

٣. تحـويل العقـيدة إلـى مجـرد رأي: فبدًا من التفكير المذهبي الطائفي المتعصب الذي يدعي امـتلاك الحقـيقة يجب فسح المجال لحرية التفكير، لحرية المغايرة والاختلاف، وبالتالي التحرر من سـلطة الجامعة المغلقة، دينية كانت أم حزبية أو إثنية، إن تحول العقيدة إلى رأي معناه: التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدغمائي، دينيًا كان أو علمانيًا، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي.

الفكـر العربـي المعاصـر مطالـب إذن بنقد المجتمع ونقد الاقتصاد ونقد العقل، العقل "المجرد" والعقـل السياسي، إنه بدون ممارسة هذه الأنواع من النقد بروح علمية سيبقى كل حديث عن النهضة والتقدم والوحدة في العالم العربي حديث أماني وأحلام.

ملاحظات:

نحـاول الآن أن نأتـي إلى أصعب المراحل، مرحلة اختصار واعتصار لكم هائل من الأفكار والآراء التـي حملهـا كـتاب محمد عابد الجابري "نقد العقل السياسي العربي"، المحددات والتجليات، فـنقول: لقد وقف محمد عابد الجابري موقفًا نقديًا رافضًا أو مضعفًا للتيار الماركسي وإن كان التشديد فـي ظاهـرة مـوجة نحو الماركسي الاستالينية والتي كان لها وجودها داخل إطار الفكري في العالم العربـي خـلال الحقب الأخيرة وتولدت عنه مجموعة من الحركات السياسية والأحزاب قدمت رؤاها في مختلف الصور والأشكال، ونحن هنا لسنا بصدد التوقف عند كل منها وتقديم إنجازاتها وإخفاقاتها،

وإنمـــا نحـــاول فقط التذكير بوجودها على الأرض الفكرية السياسية العربية، وفي ذات الوقت لم يكن الرفض الجابري رفضًا قطعيًا يولد قطيعة بين الفكر السياسي الماركسي والفكر السياسي العربي.

أظهـــر الجابـــري انحيازه إلى الفكر السياسي الغربي الليبرالي وهذا الإظهار يجعل من الممكن إحـــداث نـــوع من التقارب إن لم يكن الدمج بين ما هو غربي وما يجعل من الممكن لإحداث نوع من الـــتقارب إن لـــم يكـــن الدمج بين ما هو غربي وما هو شرقي، ولا يغيب عنا تجارب تحققت بالفعل اســـتطاعت أن تحـــدث طفـــرتها العلمـــية وتحقـــق وحدتها الذاتية من خلال إحداث نوع من العلاقة الاندماجية أو التوطينية لما هو غربي داخل ما هو شرقي "الصين، كوري، ماليزيا...".

نعود ونؤكد على أن هذا العمل الذي قدمه "الجابري" وبعد مرور ما يزيد عن ١٦ عامًا -أعوام الـــتحولات فـــي الـــصين- فـــإن موضوعاته ما تزال تحتل الموقع الأول بالنسبة لواقع العالم العربي ومتغيرات العالم من حوله على مختلف الأصعدة وعلى مختلف المحاور، فواقع العالم العربي ما يزال واقـــع التنافر والتراجع والتوقف، وواقع العالم التغير المستمر والانطلاق من مرحلة إلى أخرى تاركًا مساحات شاسعة لمحاولات اللحاق والسعي نحو إدراك وربما البحث عن مخلص.

•••••••